

الفصل السادس: المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية والتحوط

الدخل. انطلاقاً من ان قرار المستورد أو المصدر حول مخاطر اسعار الصرف يعد قرار تمويل وليس قرار شراء أو بيع.

وتتم معظم صفقات الاستيراد والتصدير في الأسواق الدولية عن طريق فتح اعتمادات مستنديه ومنح تسهيلات ائتمانية ومن ثم ظهور حسابات المدينين والدائنين في دفاتر طرفي الصفقة وإذا تضمنت الصفقة دفع أو تحصيل القيمة بعملة أجنبية يجب قياس قيمتها بالعملة المحلية حتى يمكن إثباتها في الدفاتر وتتم عملية القياس بترجمة القيمة التي تم التعاقد عليها باستخدام سعر الصرف الفوري السائد وقت التعاقد . وإذا ما تم إعداد القوائم المالية قبل سداد الالتزامات أو تحصيل الديون المترتبة على الصفقة فلا بد من تعديل قيمه تلك الالتزامات والديون الواجبة التسوية بالعملة الأجنبية لتعكس المكاسب أو الخسائر الناتجة من تغير أسعار الصرف وقت إعداد القوائم المالية عن تلك التي كانت سائدة عند إتمام الصفقة. وفي هذه الحالة يتم استخدام سعر الصرف الفوري السائد وقت إعداد القوائم المالية في إجراء التسوية.

وفي ضوء ما سبق يمكن عرض المعالجة المحاسبية لعمليات الاستيراد والتصدير الاجنبيه كما يلي :

1. في تاريخ إتمام الصفقة يتم تسجيل قيمتها بالعملة المحلية باستخدام سعر الصرف الفوري في نفس التاريخ .
 2. عند إعداد القوائم المالية في نهاية العام تتم إعادة تقييم بنود المدينين او الدائنين بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف الفوري في نهاية العام ويتم إثبات الفروق المترتبة على إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر العملات الأجنبية وهي مكاسب او خسائر غير متحققة. وتظهر بقائمه الدخل المعدة عن العام الحالي.
 3. في تاريخ الاستحقاق (سداد أو تحصيل) تتم إعادة تقييم المديونية باستخدام سعر الصرف الفوري في تاريخ الاستحقاق ويتم في نفس الوقت إثبات الفروق المترتبة على إعادة التقييم كمكاسب أو خسائر العملات الأجنبية وتظهر في قائمه الدخل المعدة عن العام الحالي.
- وحدد IAS21 كيفية إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية من خلال الإجراءات التالية:
- أولاً: الاعتراف الأولي: حيث يتم إثبات المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بعملة إعداد التقارير المالية. ويكون هذا التسجيل ناتج عن حاصل ضرب مبلغ المعاملة الأجنبية بسعر الصرف الفوري وهو السعر السائد في تاريخ المعاملة. وأشار المعيار أيضاً إلى إمكانية استخدام سعر صرف تقريبي مثل المعدل المتوسط لأسعار الصرف الأسبوعي أو الشهري بحيث يشمل هذا السعر على كافة المعاملات التي حدثت خلال تلك الفترة المحددة بشرط عدم تغير معدلات الصرف بشكل كبير جداً حتى لا يصبح استخدام السعر المتوسط غير ملائم وغير موثوق به.
- ثانياً: تقديم التقارير في تواريخ الميزانيات العمومية اللاحقة: لقد حدد IAS21 الأسس التالية في تاريخ كل ميزانية عمومية:
1. يتم عرض البنود النقدية بالعملة الأجنبية في الميزانية العمومية بعد تحويلها لعملة التقرير باستخدام سعر الإقفال .